

Distr.: General
14 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 246/74، ويغطي الفترة من 14 آب/أغسطس 2019 إلى 13 آب/أغسطس 2020، مع التركيز على دور الأمين العام ومساعييه الحميدة دعماً لتوطيد الديمقراطية في ميانمار، بما في ذلك من أجل إقامة مجتمع أكثر شمولاً للجميع. ويُشدّد في التقرير على أهمية ضمان توحيد العملية الانتخابية، دون أي تسامح مع خطاب الكراهية والتحريض، قبل الانتخابات التي ستجرى في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن إيجاد حلول دائمة للتخفيف من حدة أزمة الروهينغيا وغيرها من التوترات الإثنية والنزاعات، التي لا تزال تهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي. ويدعو الأمين العام إلى النهوض بعملية سلام شاملة للجميع وإنهاء الأعمال العدائية التي تشدد حذتها، ولا سيما بين التاماداو وجيش أراكان، والتي تجدد الشواغل إزاء حماية المدنيين وحقوق الإنسان في ولاية راخين. ويؤدي النزاع أيضاً إلى تعقيد الجهود الرامية إلى عودة اللاجئين الروهينغيا الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة إلى وطنهم وينطوي على احتمال زيادة حرمان جميع المجتمعات المحلية المتضررة من العنف المستمر. ولا تزال هناك أيضاً شواغل فيما يتعلق بالقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية والحريات الأساسية، بما في ذلك الحظر الحالي على الوصول إلى الإنترنت. وتُعيّن في التقرير الآثار المترتبة على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، ويجري التشديد على أهمية التصدي للجائحة على نحو يشمل الجميع. وتُبرز التطورات الرئيسية فيما يتعلق بالمساءلة وأهمية التعاون الوطني مع الآليات الدولية للمساعدة على تعزيز عملية من شأنها أن توفر العدالة للناجين، وتمنع ارتكاب المزيد من الفظائع، وتعزز المصالحة الوطنية. ويبرز الأمين العام الجهود التي يبذلها هو ومبعوثه الخاصة المعنية بميانمار وأطراف أخرى لحشد دعم دولي متماسك للبلاد.



أولا - مقدمة

- 1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 246/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى أن أوصل بذل مساعي الحميدة وأن أتابع المحادثات بشأن ميانمار، مع إشراك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وأن أعرض على حكومة ميانمار تزويدها بالمساعدة، فضلاً عن تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ جميع المسائل المطروحة في القرار. ويغطي التقرير الفترة من 14 آب/أغسطس 2019 إلى 13 آب/أغسطس 2020.
- 2 - وواصلت الأمم المتحدة دعمها للنشاط للجهود التي تبذلها ميانمار من أجل معالجة المسائل المتصلة بالمساءلة والحرمان والحوكمة سعياً إلى توطيد الديمقراطية.
- 3 - ومع خروج ميانمار من عقود من الحكم العسكري، فإن التحديات المتشعبة تتطلب دعماً جماعياً. ولذلك، فقد أقيمت حواراً وثيقاً مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي.
- 4 - وخلال مؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعربت عن قلقي العميق إزاء الوضع في ميانمار، بما في ذلك في ولاية راخين، ومحنة العدد الكبير جداً من اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في ظروف صعبة. وشددت على أن ميانمار لا تزال مسؤولة عن معالجة الأسباب الجذرية وكفالة تهيئة بيئة مؤاتية لعودة اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها على نحو آمن وطوعي وكريم ومستدام، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية. وقد دُعوت إلى اتخاذ عدد من الخطوات المحددة، بما في ذلك تيسير الحوار مع اللاجئين، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، وتوفير إمكانية الوصول الكامل وغير المقيد لمنظمات المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة، وإحراز تقدم سريع بشأن إيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين لا يزالون مشردين داخلياً في البلد.
- 5 - ومع استمرار عملية الانتقال السياسي، لا تزال هناك حاجة أساسية إلى أن تتخذ ميانمار إجراءات عاجلة وشاملة للجميع للنهوض بالعدالة والسلام وحقوق الإنسان والتنمية بما يعود بالنفع على الجميع. ولكي تتجح في تحقيق ذلك، لا بد من معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف والتمييز المؤسسي وحالة انعدام الجنسية.
- 6 - وأبرز النزوح القسري الجماعي لجماعة الروهينغا وغيرها من الجماعات في آب/أغسطس 2017، الذي ضاعف من حدة الخلل القائم الناجم عن موجات العنف الطائفي السابقة في ولاية راخين، أوجه القصور المستمرة في معالجة الأسباب الجذرية. فشعب الروهينغا في ولاية راخين لا يزال يواجه تمييزاً عاماً، ويفيد من يجبرون على الفرار من البلد بأنهم لا يشعرون بالأمان للعودة في الوقت الحالي.
- 7 - ومن الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات فعّالة من أجل المساءلة وإنهاء حلقة العنف المفرغة. وفي 23 كانون الثاني/يناير، رحبت بالأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية، الذي أشارت فيه إلى التدابير المؤقتة في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار).
- 8 - وفي ذلك الأمر، طلبت المحكمة من ميانمار أن تتخذ كل ما في وسعها من تدابير لمنع ارتكاب أعمال تشكل إبادة جماعية وفقاً لأحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ولكفالة امتناع قواتها المسلحة، وكذلك أي وحدات مسلحة غير نظامية قد تتلقى التوجيه أو الدعم منها، وأي منظمات وأشخاص قد يخضعون لسيطرتها، عن ارتكاب أي أعمال إبادة جماعية. وطلبت من ميانمار أيضاً أن تمنع

تدمير الأدلة المتصلة بالادعاءات وأن تكفل الحفاظ عليها، وأن تقدم تقريراً إلى المحكمة بشأن الامتثال للأمر. وقرارات المحكمة ملزمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة.

9 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد مشاعر الإحباط لدى عدة بلدان إزاء ما رأت أنه عدم اتخاذ إجراءات مجدية بشأن المساءلة واستمرار الإفلات من العقاب، مما أدى إلى فرض جزاءات ثنائية جديدة أو تمديد المفروض منها، بما فيها جزاءات تستهدف كبار قادة القوات المسلحة لميانمار.

10 - وواصلت بنغلادش توفير المأوى والدعم الحيوي لنحو 860 000 لاجئ من ميانمار، غالبيتهم من الروهينغيا، وصل معظمهم بعد آب/أغسطس 2017 وظلوا في ظروف مؤقتة مع أمل ضئيل في العودة إلى ديارهم وخوف مستمر من التعرض للاضطهاد إن عادوا. ومن الأهمية بمكان العمل بالتضامن مع بنغلاديش بوصفها بلداً رئيسياً من البلدان المستضيفة للاجئين، وكذلك توفير الدعم المستمر بهدف تقاسم المسؤولية على نحو مجد.

11 - وتبرز الزيادة الأخيرة في الهجرة البحرية للاجئين الروهينغيا، الذين يخاطرون بحياتهم في ظروف محفوفة بالخطر على أيدي مهربين استغلاليين، وضعهم اليأس والحاجة الماسة لمعالجة محتتهم. وهي تبرز أيضاً الأثر الإقليمي للأزمة الجارية وضرورة أن تعمل البلدان جماعياً على دعم التغيير في ميانمار.

12 - وواصلت مبعوثي الخاصة المعنية بميانمار الدعوة إلى إحراز تقدم حقيقي في معالجة الأوضاع التي تواجهها الأقليات في جميع أنحاء البلد، ولا سيما شعب الروهينغيا، الذي ما فتئ يتعرض للعنف والتمييز في ولاية راخين. وفي إطار تعزيز المصالحة الوطنية من خلال إجراء حوار سياسي شامل للجميع، ظلت مبعوثي الخاصة على اتصال وثيق بالجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وتواصلت بانتظام مع المجتمعات المحلية المتضررة، والمنظمات المسلحة الإثنية، والزعماء الدينيين والمحليين ومنظمات المجتمع المدني.

13 - ولئن كان تفاقم العنف في أجزاء كثيرة من ولايتي راخين وتشين أعاق بشدة إمكانية وصول كيانات الأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة من النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن الأمر ازداد سوءاً بسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حظيت مبعوثي الخاصة بإمكانية وصول جيدة قبل الجائحة. وعلى الرغم من القيود المفروضة على السفر على الصعيد العالمي بسبب الجائحة، واصلت المشاركة بنشاط من خلال المناقشات الإلكترونية وعن بعد مع القيادة المدنية والعسكرية لميانمار وقادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجهات أخرى. وفي وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير، زارت الممثلة الخاصة لميانمار ثلاث مرات، بما في ذلك زيارة ميدانية واحدة إلى الجزء الشمالي من ولاية راخين. وسافرت أيضاً إلى مواقع أخرى، ولا سيما بنغلاديش، بما في ذلك عودتها إلى زيارة مخيمات اللاجئين في كوكس بازار. وتبادلت أكثر من 30 من الملاحظات والتوصيات بشأن طائفة من المسائل مع قيادة ميانمار فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي، والمرأة والسلام والأمن، والحلول الدائمة، والمواطنة، وحرية التنقل، والمساءلة، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والتعليم، والإسكان، والحقوق المتعلقة بالأراضي وبالملاكية. وواصلت أيضاً تقديم المساعدة على تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة من خلال التشاور الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمكلفين بولايات المستقلين. وفيما يخص المسألة المركزية المتعلقة بالمساءلة، حثت مبعوثي الخاصة لميانمار باستمرار على التعاون مع آليات الأمم المتحدة مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

14 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، أنهت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار ولايتها وقدمت توصيات هامة. وسلمت البعثة إلى آلية التحقيق المستقلة أدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي.

15 - وستواصل الأمم المتحدة تجسيد الأولويات التي حددتها فيما يتعلق بالوقاية والإنذار المبكر وحقوق الإنسان في عملها. واستناداً إلى التحقيق الموجز والمستقل بشأن دور الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018، وضع فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لحقوق الإنسان ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

16 - وتماشياً مع دعوتي على نطاق المنظومة للعمل من أجل حقوق الإنسان، التي تتضمن مبادرة حقوق الإنسان أولاً، ومتابعة التقرير عن التحقيق الموجز والمستقل، أنشئ نظام للإبلاغ المبكر المنتظم في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وسيستعان بهذه الخطوات، إلى جانب إطار لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان من أجل برامج الأمم المتحدة، لتوجيه العمل المشترك في ميانمار ودعم الجهود الرامية إلى إجراء استعراض شامل لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

ثانياً - السياق والتطورات السياسية

ألف - الحالة السياسية

الانتقال الديمقراطي

17 - واصلت التاتاماداو (القوات المسلحة) ممارسة نفوذها السياسي الكبير، ولا سيما من خلال شغلها نسبة 25 في المائة من المقاعد المقررة لها دستورياً في البرلمان وأغلبية المقاعد في المجلس الوطني للدفاع والمجلس الوطني للأمن، وقاومت الجهود الرامية إلى النهوض بعملية إصلاح دستوري تسعى إلى الحد من تأثيرها على السلطين التشريعية والتنفيذية.

18 - وستكون الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بمثابة اختبار لعملية إرساء الديمقراطية في ميانمار. وسيتنافس ما يقرب من 100 حزب، فضلاً عن المرشحين المستقلين، على أكثر من 1 100 مقعد في برلمان الاتحاد والبرلمانات الإقليمية أو البرلمانات على مستوى الولايات. ولكي تكون العملية الانتخابية موحدة وطنياً، يجب أن تكون شاملة للجميع وشفافة وأن تتسنى المشاركة فيها بيسر.

19 - وقد يؤدي القتال بين التاتاماداو وجيش أركان في ولاية راخين إلى تعليق الاقتراع في عدة مواقع وزيادة تفاقم المظالم السياسية بين السكان من إثنية الراخين في ثاني أفقر ولاية في ميانمار. وعلاوة على ذلك، قد لا تتمكن الغالبية العظمى من أفراد مجتمع الروهينغا الباقين في ولاية راخين، إلى جانب مجتمعات الأقليات الأخرى، من التصويت لأنهم لا يستوفون شروط الأهلية التي قررت الحكومة أو يفتقرون إلى وثائق الجنسية المطلوبة للتصويت. وبالمثل، تُحرم هذه الجماعات من إمكانية الترشح للمناصب السياسية، لأن الوثائق وغيرها من متطلبات الأهلية للتصويت أو الترشح للمناصب العامة تغيرت منذ الانتخابات العامة التي أجريت في عام 2015.

20 - وعلى الرغم من أن لجنة الانتخابات الاتحادية أشارت إلى أن الأشخاص المشردين داخلياً سيكون لهم الحق في المشاركة في الانتخابات، فإنهم، ولا سيما الروهينغا، يواجهون تحديات في إثبات هويتهم

بموجب القوانين الحالية، وكذلك في التغلب على استمرار محدودية الحصول على الخدمات العامة والقيود المفروضة على التنقل.

21 - وعلى نحو أعم، تمثل المرأة تمثيلاً ناقصاً في المجال السياسي في ميانمار. واستناداً إلى سياسة اللجنة وخطة عملها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2019-2022، ستكتسي المتابعة أهمية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها من العنف المرتبط بالانتخابات.

22 - وسيعزز المراقبون الوطنيون والدوليون مستوى الشفافية وسيساعدون على بناء الثقة في العملية الانتخابية. وقد تعهدت الأحزاب السياسية والمرشحون بالتقيد بأحكام مدونة قواعد السلوك التي نقحت مؤخراً، والتي تحدد فيها بوضوح التوقعات المتعلقة بالحملات الأخلاقية والسلمية وتعزيز التنوع وحرية وسائل الإعلام.

23 - وسيساعد نشر اللجنة لمعلومات مستكملة عن الأحزاب المسجلة على تعزيز الشفافية في الانتخابات. وينبغي أن تكون عملية تسجيل الأحزاب والمرشحين ووضع قوائم الناخبين في صيغتها النهائية منصفة وشفافة، من أجل تجنب الاتهامات بالظلم أو المحاباة. ويمكن أن تتيح آلية فعالة لتسوية المنازعات الفصل في الشكاوى الفردية في الوقت المناسب وأن تمكن اللجنة من الإسراع في حل الادعاءات ضد مديري الانتخابات.

24 - وعلى الرغم من أن الرئيس، وين مينت، وغيره من القادة ينددون علناً بخطاب الكراهية، فإن الافتقار إلى تدابير سياسية تتسق مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية واستمرار استخدام خطاب الكراهية للتحريض على التمييز والعداء والعنف في ميانمار ظللاً يثيران قلقاً بالغا.

25 - ومع تزايد زخم مساندة المرشحين، اتسمت اللغة المهينة والعنصرية التي تستهدف مجتمعات الأقليات وسياسي الأقليات بانتشارها الواسع، ولا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي. وتعرض لنشطاء كانوا يروجون لحملة مناهضة للعنصرية على الإنترنت للتهديد والمضايقة. وساهمت جائحة كوفيد-19 أيضاً في زيادة المشاعر المعادية للأجانب الموجهة ضد الصينيين وضد المسلمين.

26 - وسعت الأمم المتحدة، من خلال صندوق بناء السلام، إلى بدء تنفيذ مشروع بالشراكة مع حكومة ميانمار لمنع خطاب الكراهية وتعزيز إقامة مجتمع سلمي من خلال الدراية الإعلامية والمعلوماتية. وشكل التصدي للشواغل ذات الصلة أولوية لمبعوثي الخاصة، التي حثت السلطات في ميانمار على سن تشريع ضد التحريض على العداوة، والتمييز والعنف، يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبدعم من الأمم المتحدة، أعد مكتب المدعي العام للاتحاد أول دليل لصياغة التشريعات في ميانمار، يهدف إلى كفالة أن تتوافق قوانين البلد وأنظمتها مع أفضل الممارسات، وأن تُكتب بأسلوب واضح وألا تتعارض مع القوانين الأخرى أو الدستور، وأصدره في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

النزاع المسلح والمصالحة الوطنية

27 - المصالحة أمر حيوي لمستقبل ميانمار وهي تتطلب التزاماً حقيقياً ومتواصلاً من جانب جميع المجتمعات والحكومة وقوات الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر توقف عملية السلام فيما تزايد انعدام الثقة بسبب النزاع والعنف في عدة ولايات حدودية، ولا سيما في ولايتي راخين وتشين، في حين استمر القتال المتقطع في ولايات كاشين وكابين وشان.

28 - وفي محاولة لدفع التقدم وبناء الزخم قبل الانتخابات، خطت السلطات لعقد الجولة الرابعة من مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، وهو حوار بشأن السلام على مستوى الاتحاد يستند إلى المبادئ

الاتحادية، في أواخر آب/أغسطس. وخلال المناقشات التي جرت مع جميع قادة ميانمار، شددت مبعوثتي الخاصة على النداء الذي وجهته في 23 آذار/مارس من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم ودعت جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسعي إلى إيجاد حلول من خلال الحوار الشامل للجميع. وواصلت تقديم الدعم لتلك العملية.

29 - وتظهر التوترات المستمرة بين القوميين الراخين وحكومة الاتحاد أن التعقيدات في ولاية راخين لا تقتصر على محنة الروهينغيا. وفي حين يمثل تعيين الحكومة مستشارا للسلام في نيسان/أبريل للتركيز على تخفيف حدة التوترات في الولاية خطوة إيجابية، فإن تصنيف جيش أراكان كمجموعة إرهابية قبل أسبوع من ذلك أدى إلى تعميق مظالم شعب إثنية الراخين وتضييق المجال المتاح لإيجاد حل سياسي.

30 - وفي إطار قانون مكافحة الإرهاب، أُلقي القبض على حكام قرى الراخين وسكانها، ولا سيما الشباب منهم، بتهمة الارتباط غير المشروع بجيش أراكان. ووردت تقارير عن اعتقال أطفال، على الرغم من وضع أحكام محددة لحمايتهم أثناء النزاع المسلح عقب سن قانون حقوق الطفل في تموز/يوليه 2019. كما وردت تقارير عن اختطاف سكان موالين للحكومة على يد جيش أراكان. وتؤدي هذه الحوادث إلى تأجيج التوترات. وقد يؤدي إلغاء التصويت في أجزاء من ولاية راخين بسبب المخاوف الأمنية إلى نتائج انتخابية تزيد من تأجيج النزاع.

31 - وتواجه الآن المجتمعات المحلية في ولاية راخين التي تعرضت لدورات من المعاناة والتشريد جائحة كوفيد-19، التي تزيد من عدم الاستقرار والهشاشة القائمين مسبقا. ورغم إعلان التاماداو في 10 أيار/مايو عن هدنة وطنية من جانب واحد حتى نهاية آب/أغسطس، مشيرة إلى ندائي لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، استثنيت المناطق التي تتمركز فيها الجماعات التي أعلنت الحكومة أنها إرهابية، مما أدى إلى استبعاد ولاية راخين والجزء الجنوبي من ولاية تشين فاليا، وهما من أكثر المناطق تضررا من القتال.

32 - وأدى ذلك القرار إلى عرقلة العمليات الإنسانية الجارية، بما في ذلك برامج التصدي لجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى الهجمات المتفرقة المبلّغ عنها التي يقوم بها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، يؤدي العنف إلى حرمان جميع المجتمعات المحلية من المساعدة على الاستعداد والتصدي بشكل فعال وكفؤ لجائحة كوفيد-19.

33 - وعلاوة على ذلك، يتواصل فرض القيود على الإنترنت في ثماني بلدات في ولايتي راخين وتشين. ويؤثر الإغلاق المستمر تأثيرا شديدا على القيام باستجابة فعالة لجائحة كوفيد-19، وهو ما يمكن أن يكون له تداعيات على بقية البلد.

34 - وشكل الاستخدام العشوائي المبلغ عنه للغارات الجوية والمدفعية، إضافة إلى العمليات البرية التي قامت بها التاماداو، بهدف طرد قوات جيش أراكان من القرى، جزءا من الحالة الأمنية المتدهورة، مما أدى إلى نشوء موجات جديدة من النزوح الداخلي وارتفاع حاد في عدد الإصابات في صفوف المدنيين. ودُمرت البنى التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمنازل الخاصة، إلى جانب تدمير سبل العيش.

35 - وفي نهاية شهر تموز/يوليه، كان لا يزال أكثر من 86 000 شخص نازحين في ولايتي راخين وتشين وحدهما، حيث أثرت الاشتباكات على جميع الجماعات. ويؤدي تمركز الجنود في بعض القرى أو الزيارات المتكررة لأطراف النزاع إلى المناطق المأهولة إلى نزوح السكان عن منازلهم. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين على أطراف النزاع اتخاذ تدابير لحماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات

العسكرية والسماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية الموجهة للمدنيين المحتاجين التي تتسم بطابع محايد وتتخذ دون أي تمييز سلبي، كما يتعين تيسير هذا المرور.

36 - وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن اتخاذ الإجراءات المبكرة اللازمة لمنع وقوع كارثة أخرى في ولاية راخين. وتعرقل الأزمة الأخيرة هناك أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز الوئام بين الجماعات وتهئية الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والكريمة والأمنة والمستدامة للاجئين الروهينغا.

37 - وسيكون من الأهمية بمكان دفع عملية السلام والالتقاء على تفاهم مشترك بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن الكيفية التي سيستمر بها سريان اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لعام 2015 خلال الفترة الانتخابية والفترة الانتقالية اللاحقة بطريقة أكثر شمولاً للجميع.

38 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسيت الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الحكومة وبعض المنظمات المسلحة الإثنية الأساس لاستئناف مشاركة جميع الجماعات الموقعة للاتفاق في اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. غير أن الحكومة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن توقيع الاتفاق مع منظمات مسلحة إثنية أخرى، بما فيها جيش استقلال كاشين والجيش الوطني لتحرير تانغ. وقد أدى تجدد القتال بين التاتاماداو وبعض الجماعات غير الموقعة، بالإضافة إلى جيش أراكان، إلى تشريد الآلاف في ولايتي شان وكاشين.

39 - وعلى الرغم من بذل القيادة المدنية لبعض الجهود بهدف قيادة استجابة شاملة للجميع لجائحة كوفيد-19 تستند إلى نهج يشمل المجتمع برمته ولا يترك أحداً خلف الركب في حربها ضد الجائحة، بما في ذلك في ولاية راخين، فإن استمرار القتال، فضلاً عما أُبلغ عنه من إزالة بوابات التفتيش الخاصة بكوفيد-19 التي أنشأتها المنظمات المسلحة الإثنية، ساهم في انتشار انعدام الثقة بالسلطات. ومن الضروري القيام بمتابعة محددة، بما في ذلك بشأن إنشاء لجنة لتنسيق جهود الاستجابة لكوفيد-19 مع هذه المنظمات.

40 - وفي الوقت نفسه، وفر استمرار المشاركة في الأنشطة غير المشروعة وتوسيع نطاقها لأطراف النزاع في ميانمار الموارد اللازمة لاستمرار القتال. وتشمل تلك الأنشطة إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ والمبيعات غير المشروعة للأخشاب والأحياء البرية؛ واستخراج وتهريب اليشم والأحجار الكريمة؛ وتهريب الأشخاص والاتجار بهم؛ وتهريب السلع الاستهلاكية؛ والكازينوهات غير المنظمة المتورطة في غسل الأموال. وقد حققت جميع هذه الأنشطة أرباحاً كبيرة.

41 - ونجحت شرطة ميانمار في تنفيذ عملية كبرى لمكافحة المخدرات في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل في ولاية شان، مما أسفر عن ضبط أكبر كمية من المخدرات الاصطناعية في تاريخ جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، تضمنت 18 طناً من الميثامفيتامين. وخلال العملية، قامت التاتاماداو أيضاً بنزع سلاح نحو 3 000 مقاتل ينتمون إلى ميليشيا ضالعة في تجارة المخدرات.

42 - وعلى الرغم من الحجم غير المسبوق للمضبوطات، واصلت أسعار المخدرات الاصطناعية انخفاضها على الصعيد العالمي، مما يدل على تزايد العرض باستمرار. ومن شأن تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة أن يساعد على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بها وتحسين احتمالات إنهاء النزاعات الجارية في آن واحد.

43 - وفي 2 تموز/يوليه، قدمتُ التعازي لأسر الضحايا وإلى شعب وحكومة ميانمار بعد الإبلاغ عن وفاة ما لا يقل عن 172 شخصا في أعقاب انهيار أرضي كبير في منجم لليشم في بلدة هباكانت، ولاية كاشين. وفي الوقت الذي تواصل فيه ميانمار السعي إلى إحراز تقدم في تنفيذ المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، سيكون من الأهمية بمكان تقديم الدعم لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية التي تركز على ظروف العمل الآمنة.

44 - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في آسيا. وهناك وعي متزايد لدى الجهات الفاعلة في دوائر الأعمال التجارية والمجتمع المدني في ميانمار بشأن الحاجة إلى التصدي بشكل استباقي للمخاطر التي تتهدد حقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

باء - المساءلة

45 - تظل المساءلة شرطاً مسبقاً لتحقيق مصالحة حقيقية بين جميع الجماعات الإثنية. ومن المبادئ الأساسية للعدالة أن يكون للضحايا الحق في العدالة والحق في التماس سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن واجب الدولة ضمان إعمال هذه الحقوق. وسيكون من الأهمية بمكان منع تكرار الانتهاكات والتصدي للإفلات من العقاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التقدم المحرز محدوداً في مجال إجراء تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة في الادعاءات المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي.

46 - وفي مقال رأي نشر في 23 كانون الثاني/يناير، أكدت مستشارة الدولة أهمية العدالة في بناء ميانمار أقوى وأكثر أماناً، حيث ذكرت ما يلي: "يمكن للعدالة أن تساعدنا في التغلب على انعدام الثقة والخوف، والتحيز والكراهية، وأن تنهي دورات العنف الطائفي التي طال أمدها. لقد كان هذا دائماً هدفي". ومن الضروري تنفيذ هذه الالتزامات تجاه جميع المجتمعات في ميانمار.

الجهود المبذولة على الصعيد الوطني

47 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت التاتماداو عن بدء إجراءات المحاكمات العسكرية فيما يتعلق بالمقابر الجماعية للروهينغيا التي عُثر عليها في قرية غو دار بيبين في ولاية راخين بعد العمليات الأمنية التي قامت بها التاتماداو في عام 2017. ووردت تقارير عن إدانة ثلاثة أفراد عسكريين، وإن لم تتوفر تفاصيل عن التهم والأحكام المحددة. وحتى الآن، لم يُعرف عن مساعٍ من جانب التاتماداو أو إجراءات المحاكم العسكرية لتحديد مسؤولية القادة.

48 - وقدمت لجنة التحقيق المستقلة الوطنية إلى الرئيس في 20 كانون الثاني/يناير تقريرها عن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وما يتصل بها من مسائل في أعقاب الفضائح التي ارتكبت في آب/أغسطس 2017. وباستثناء موجز تنفيذي وتوصيات و 13 مرفقاً في 14 صفحة بشأن ملفات قضايا محددة، لم يُنشر التقرير بعد. وخلصت اللجنة في الموجز التنفيذي إلى أن جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يمكن أن تكون قد ارتكبت في ولاية راخين. غير أنه خلافاً لما ورد في تقارير البعثة الدولية المستقلة لنقصي الحقائق، لم تجد اللجنة أي دليل على ارتكاب جرائم عنف جنسي أو نية على ارتكاب أعمال إبادة جماعية.

49 - وتم الاعتراض على استقلالية لجنة التحقيق المستقلة والتحقيق الذي أجرته، في حين أشير إلى قيود في تحقيقاتها، بما في ذلك عدم نجاح محاولات إجراء مقابلات مع اللاجئين في كوكس بازار. وأبلغت سلطات ميانمار مبعوثي الخاصة بأنه قد تم إنشاء وحدة للتحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها بقيادة المدعي العام لتنفيذ توصيات اللجنة. وشجعت مبعوثي الخاصة قيادة ميانمار على نشر تقارير مرحلية عن أنشطة الوحدة. وعلاوة على ذلك، أعلنت التاتاماداو في 8 تموز/يوليه تشكيل هيئة تحقيق للتحقيق في ادعاءات القتل الجماعي من جانب قواتها في ثلاث قرى إضافية، على النحو المبين في تقرير اللجنة.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب رئيس ميانمار، بناء على مبادرات من قبيل ترتيبات زيادة فرص التعليم والحوار بين الأديان، فضلاً عن مشاريع التماسك الاجتماعي، توجيهين في 8 نيسان/أبريل: التوجيه رقم 2020/1 بشأن الامتثال لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتوجيه رقم 2020/2 بشأن حفظ الأدلة والممتلكات في مناطق ولاية راخين الشمالية.

51 - وعمم التوجيهان على جميع السلطات المدنية والعسكرية على الصعيدين المركزي والمحلي، التي صدرت إليها تعليمات "بكفالة عدم قيام الموظفين العموميين بارتكاب أعمال إبادة جماعية وعدم تدمير الأدلة المحتملة في التحقيقات الجنائية أو إزالتها"، وفقاً للنتائج الواردة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة. ويجب تطبيق التوجيهين على أي قرى للروهينغيا كانت موجودة قبل عام 2017 وتمثل مواقع محتملة للعودة، بالنظر إلى أنها من المرجح أن تحتوي على أدلة على ما حدث هناك قبل ثلاث سنوات. وظهرت تقارير عن أن منازل إثنية الراخين تصبح أهدافاً للحرق العمد، كما كان عليه الحال سابقاً في قرى الروهينغيا.

52 - وفي 20 نيسان/أبريل، أصدر الرئيس أمراً بشأن منع التحريض على الكراهية والعنف ومنع انتشار خطاب الكراهية، صدرت فيه تعليمات إلى جميع الموظفين العموميين بمنع وشجب حالات خطاب الكراهية. وهذه التوجيهات هي بمثابة تدابير هامة للعدالة الانتقالية وتتطلب تنفيذاً عملياً.

53 - وتقع على عاتق حكومة ميانمار المسؤولية الرئيسية عن إجراء التحقيقات ومقاضاة الجناة؛ وتوفير الحماية والانتصاف والتعويض للضحايا؛ وضمان أن تكون آليات المساءلة الوطنية موثوقة ومستقلة وفعالة في تحقيق العدالة للضحايا. وسيكون التعاون الدولي الفعال أمراً بالغ الأهمية لضمان وفاء ميانمار بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وثمة حاجة إلى إجراء إصلاحات دستورية وقانونية ومؤسسية كبيرة من أجل بناء نظام وطني للمساءلة يمكن أن يطعن بفعالية في الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة.

المحاكم والآليات الدولية

54 - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُنْزِلَ قضاة المحكمة الجنائية الدولية للمدعي العام بفتح تحقيق في الجرائم المزعومة التي تقع ضمن اختصاص المحكمة والتي ارتكبت في سياق الحالة في بنغلاديش وميانمار. ولا يزال التحقيق مستمراً. وفي الشهر نفسه، رفعت غامبيا دعوى ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية، التي عقدت جلسات استماع علنية في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر وأمرت بالإجماع باتخاذ أربعة تدابير تحفظية ملزمة في 23 كانون الثاني/يناير.

55 - وقدمت ميانمار تقريرها الأول إلى محكمة العدل الدولية في 22 أيار/مايو 2020. ولم يُنشر التقرير حتى اليوم. وبسبب جائحة كوفيد-19، مددت المحكمة المهل الزمنية لتقديم المرافعات الأولية للمرحلة

التالية من القضية، مع تمديد المهلة الزمنية للمرافعة الخطية لغامبيا حتى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ومهلة الرد من ميانمار حتى 23 تموز/يوليه 2021.

56 - وعلى نحو منفصل، أنشأ مجلس حقوق الإنسان آلية التحقيق المستقلة لميانمار بموجب قراره 2/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018، واعتبر الأمين العام الآلية عاملة اعتباراً من 30 آب/أغسطس 2019. وفي السنة الأولى من أنشطتها، تقدمت الآلية بعملها على مختلف الجبهات، بما في ذلك عملياتها التنفيذية والإدارية، والعمل مع الكيانات المعنية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، وجمع وتحليل الأدلة على الجرائم التي تقع ضمن ولايتها. وقدمت أول تقرير لها إلى المجلس في 7 آب/أغسطس 2019 (A/HRC/42/66).

57 - ومع إحراز تقدم في عمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، سيكون تعاون الدول الأعضاء في المنطقة، بما في ذلك، أولاً وقبل كل شيء، من جانب ميانمار، أمراً بالغ الأهمية في تحقيق الوصول إلى الشهود والضحايا ومصادر المعلومات الأخرى. وسيمكّن ذلك الآلية من تنفيذ ولايتها بفعالية، مما يساهم في المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 وفي ردع الجرائم في المستقبل.

جيم - التشريد القسري والحلول الدائمة

حالة المشردين داخليا

58 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أطلقت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن إعادة توطين المشردين داخليا وإغلاق المخيمات التي يعيشون فيها، من أجل معالجة حالة أكثر من 250 000 شخص، معظمهم في ولايات راخين وكاشين وشان وكابين. وتتضمن الاستراتيجية إشارات هامة إلى المعايير الدولية بشأن الحلول الدائمة وهي لاقت ترحيباً لدى الأمم المتحدة، التي ستدعم تنفيذها، بطرق منها إنشاء وحدة مخصصة للحلول الدائمة وآلية تمويل في مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية.

59 - والتزمت الحكومة بالاضطلاع بعملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية وناقشت إمكانية تقديم الدعم مع فريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن أن توفر هذه العملية إشارة إيجابية إلى المشردين قسراً من الروهينغا فيما يتعلق بتحسين الأوضاع في ميانمار وبناء الثقة لتحقيق عملية السلام، في حال استطاع المشردون داخليا العودة مع ضمان الحريات الأساسية.

60 - ويتطلب السعي إلى إيجاد حلول دائمة في المناطق المتضررة من النزاع إجراء مشاورات مجتمعية مجدية ومعالجة الحقوق في الأراضي، والألغام الأرضية وسبل العيش. وعلى الرغم من اعتماد الاستراتيجية الوطنية، واصلت الحكومة العمل على إغلاق مخيمات المشردين داخليا في ولاية راخين دون اعتبار للقواعد والمعايير الدولية التي كانت قد اعتمدتها في حالات أخرى.

61 - وفي عريضة موجهة إلى السلطات في ني بي تاو وولاية راخين، أشار المشردون داخليا في مخيم كياوك تا لون، وهو المخيم الأول المقرر إغلاقه في ولاية راخين بعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية، إلى رفضهم أن ينقلوا إلى مواقع نائية معرضة للفيضانات وطلبوا دعم حقهم في العودة إلى أماكنهم الأصلية أو أماكن يختارونها. ولا يؤدي إغلاق المخيمات بمجرد إعادة تسميتها أو نقلها من جانب واحد إلى مواقع قريبة دون معالجة المشاكل الأساسية التي تواجه المشردين داخليا، وبطريقة لا تتفق مع القواعد والمعايير الدولية، إلا إلى إبراز حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل التوصل إلى حلول دائمة حقيقية للمشردين داخليا في ميانمار.

- 62 - ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات على إحراز تقدم. ففي شباط/فبراير، بدأت الحكومة في مساعدة عدد صغير من الروهينغيا الذين نزحوا داخليا منذ عام 2017 من سبع مناطق قروية في بلدة مونغداو في ولاية راخين على العودة إلى أراضيهم الأصلية. وفي نيسان/أبريل، وافقت الحكومة، في إطار الاستراتيجية الوطنية، على مشاريع تجريبية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم دعم تكميلي للمشردين داخليا من الروهينغيا حتى يتمكنوا من العودة إلى أماكنهم الأصلية في منطقتين قريتين.
- 63 - وظل نحو 10 000 من الروهينغيا مشردين داخليا في شمال ولاية راخين. ووفقا للمعايير الدولية، ينبغي احترام حقهم في العودة إلى أماكنهم الأصلية وتيسيره في جميع أنحاء ميانمار، بما في ذلك في ولاية راخين. وسيكون من الأهمية بمكان اتخاذ مزيد من المبادرات، مثل إنشاء لجنة في ولاية كاشين في حزيران/يونيه لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، بمشاركة لجنة كاشين المعنية بالشواغل الإنسانية و فريق الأمم المتحدة القطري.

حرية التنقل

- 64 - ظلت حرية التنقل، ونتيجة لذلك، إتاحة فرص كسب سبل العيش والخدمات الأساسية - لا سيما الرعاية الصحية والتعليم - مقيدة بشدة بالنسبة للمحتجزين في المخيمات في ولاية راخين، ولا سيما من الروهينغيا، بمن فيهم المقيمون في المخيمات التي أغلقت قبل اعتماد الاستراتيجية الوطنية، فضلاً عن غيرهم من السكان المسلمين غير الموجودين في المخيمات في ولاية راخين.
- 65 - وتتأثر النساء والأطفال بشكل مفرط في مثل هذه الظروف، التي يكون فيها خطر العنف المنزلي كبيراً والمرافق الصحية والتعليمية قليلة أو غير موجودة. ولم تحرز الحكومة تقدماً حقيقياً يذكر في ضمان قدر أكبر من حرية التنقل والوصول إلى الخدمات الحيوية لنحو 600 000 من مسلمي الروهينغيا وغيرهم من المسلمين الباقين في ولاية راخين، الذين كان ربعهم تقريباً من المشردين داخليا.
- 66 - وحددت تلك المسائل الأساسية - بما في ذلك حرية التنقل وتكافؤ فرص وصول المشردين إلى سبل العيش والخدمات الأساسية التي تقدم على أساس عدم الفصل بين المجتمعات - في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين في آب/أغسطس 2017، والتي قبلت الحكومة التوصيات الواردة فيه لكنها لم تنفذها بالكامل بعد.
- 67 - وظل الروهينغيا يواجهون قيوداً كبيرة على حريتهم في التنقل، اشتدت حدتها بسبب جائحة كوفيد-19. وأثار عدد قليل من الحالات المؤكدة للإصابة بكوفيد-19 في ولاية راخين بين الأشخاص ممن لديهم تاريخ سفر في بنغلاديش خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، وعزز الخوف من انتقال عدوى كوفيد-19 تزايد العداء تجاه الروهينغيا. وتراجعت الحكومة عن موقفها السابق، حيث انتهت العشرات من الروهينغيا العائدين من تلقاء أنفسهم من بنغلاديش بموجب قانون الهجرة في بورما (أحكام الطوارئ) لعام 1947 وحكمت عليهم بالسجن لفترة ستة أشهر.
- 68 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُجهت إلى المئات من الروهينغيا، كان الكثيرون منهم من الأطفال، تهمة السفر غير المشروع بموجب قانون الهجرة في ميانمار وحكم عليهم بعد ذلك بالسجن عندما حاولوا الفرار من ولاية راخين. وفي نيسان/أبريل 2020، سحبت السلطات جميع التهم الموجهة إلى أفراد

الروهنغيا المتهمين بالسفر من دون وثائق وأفرجت عن 880 شخصا كان قد حكم عليهم سابقا لهذا السبب في إطار العفو الرئاسي الذي يمنح بمناسبة العام الجديد في البلد.

إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية

69 - عقب اجتماع عقد في 23 آذار/مارس مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ميانمار، أكد مستشار الدولة عزم الحكومة على تعزيز التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة عن طريق إشراك الشركاء الدوليين في تقديم المساعدة الإنسانية وعن طريق تحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

70 - ولا تزال المجتمعات المحلية الضعيفة في حاجة ماسة إلى المساعدة، ولكن الوصول إليها لا يزال غير منتظم. وبالإضافة إلى مواجهة التحديات الأمنية، واجهت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قيودا متكررة أعاق الوصول إلى ولاية راخين وجنوب ولاية تشين، إلى جانب المناطق الأخرى المتضررة من النزاع في شمال شرق ميانمار، مما قيّد بشدة إيصال المساعدة الإنسانية، وعرض المجتمعات المحلية والعاملين في المجالين الإنساني والصحي للخطر.

71 - وفي نهاية تموز/يوليه، كان يتعذر وصول الأمم المتحدة والشركاء في المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أكثر من 30 في المائة من مواقع النزوح الجديدة ذات الصلة بالنزاع في راخين (46 من أصل 131). واستمرت القيود التي فرضتها الحكومة في كانون الثاني/يناير 2019 على إمكانية وصول المنظمات الإنسانية الدولية في ثماني بلدات في ولاية راخين وبلدة واحدة (باليوتا) في ولاية تشين، باستثناء مناطق وسط المدينة. ويواجه برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللذان تم إعفاؤهما في البداية من القيود، تحديات في الوصول إلى المجتمعات المحلية في المناطق المحددة. وظلت الحواجز التي تعيق الوصول قائمة في ولايتي كاشين وشان بالنسبة إلى نحو 40 000 من المشردين داخليا الذين طال أمد نزوحهم منذ عام 2011 في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة.

72 - وزادت الهجمات المباشرة على العاملين في المجالين الإنساني والصحي من حدة القيود المفروضة على إمكانية الوصول. وفي 20 نيسان/أبريل، تعرضت مركبة عليها علامة منظمة الصحة العالمية كانت تنقل عينات مراقبة لكوفيد-19 لإطلاق نار في بلدة مينبيا، ولاية راخين. وتوفي السائق في وقت لاحق متأثرا بجراحه التي أصيب بها في الهجوم من جراء طلقات نارية، وأصيب مسؤول في وزارة الصحة والرياضة كان من ركاب السيارة. وأدنت بشدة هذا الهجوم وطلب إجراء تحقيق كامل وشفاف في الحادث وتقديم الجناة إلى العدالة. وتشكلت لجنة تحقيق لتولي التحقيقات في حادث إطلاق النار. وبعد تسعة أيام، تعرضت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل إمدادات غذائية طارئة لأكثر من 3 700 شخص في بلدة باليتوا بولاية تشين لإطلاق النار، مما أدى إلى إصابة السائق.

العودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة للاجئين إلى الوطن

73 - أكملت حكومة بنغلاديش بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل جميع اللاجئين الروهنغيا البالغ عددهم 860 000 لاجئ في بنغلاديش في كانون الأول/ديسمبر 2019، مما سمح للبلد بتبادل البيانات الخاصة بهم مع ميانمار، بموافقتهم، حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم في العودة. وسيكون من المهم لميانمار أن تتحقق بسرعة وبشكل شامل من البيانات التي تقدمها بنغلاديش بغية تمكين اللاجئين من العودة الطوعية إلى أماكنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها.

74 - وفي 22 آب/أغسطس 2019، قامت بنغلاديش وميانمار، من خلال الفريق العامل المشترك بينهما، بمحاولة ثانية للبدء في إعادة اللاجئين من الروهينغيا إلى وطنهم، بعد محاولة أولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وكما كان الحال من قبل، لم يعد أي لاجئ في إطار العملية الثنائية. وسيكون التعاون البناء بين ميانمار وبنغلاديش حاسماً لحل هذه المسألة. ويمكن لميانمار أيضاً أن تسعى إلى اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة من خلال الحوار المنتظم مع اللاجئين.

75 - وكانت الزيارة التي قامت بها سلطات ميانمار في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، في إطار أنشطة الفريق العامل المشترك، جنباً إلى جنب مع ممثلي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مبادرة هامة.

76 - ويسرت الصين إجراء مناقشات ثلاثية مع ميانمار وبنغلاديش بشأن مسألة الإعادة إلى الوطن، بما في ذلك في مقر الأمم المتحدة في 23 أيلول/سبتمبر 2019. وفي تلك المناسبة، ترأس وزير خارجية الصين اجتماعاً غير رسمي مع نظيره من بنغلاديش ووزير الاتحاد لمكتب مستشار الدولة في ميانمار. ووجهت أيضاً دعوة إلى مبعوثي الخاصة التي شاركت في الاجتماع.

77 - وبالتشاور مع المفوضية، كان مبعوثي الخاصة على اتصال وثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك قادة الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، للمساعدة على ضمان التكامل والتنسيق في معالجة المسائل ذات الصلة.

78 - وعلى الرغم من الجهود المختلفة التي بذلت، لم تكن الظروف مؤاتية لعودة الروهينغيا إلى الوطن، وازدادت تعقيداً من جراء الاشتباكات المستمرة بين التاماداو وجيش أراكان. واستمرت القيود التمييزية على الحقوق الأساسية للروهينغيا، إلى جانب عدم التنفيذ المجدي لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وأشار اللاجئون والمشردون داخلياً من الروهينغيا إلى الافتقار إلى الأمان، والمواطنة وحرية التنقل، فضلاً عن عدم القدرة على العودة إلى أماكنهم الأصلية، باعتبارها عوائق رئيسية تحول دون عودتهم إلى أوطانهم. وظل الروهينغيا، بمن فيهم 130 000 نازح داخلي من الروهينغيا المحتجزين في مخيمات في ولاية راخين منذ عام 2012، يخضعون لقوانين وممارسات تمييزية تمنعهم من السعي إلى اكتساب سبل العيش والحصول على الخدمات الأساسية.

79 - وجرى تمديد مذكرة التفاهم الثلاثية بين ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين من بنغلاديش لسنة ثالثة، حتى حزيران/يونيه 2021. وأجريت تقييمات سريعة للاحتياجات في 130 قرية في بلديتي مونغداو وبوتيداونغ في ولاية راخين، وجرت حتى الآن الموافقة على 75 مشروعاً سريع الأثر يستفيد منها جميع المجتمعات المحلية، وتنفيذها.

التحركات البحرية غير المنتظمة

80 - قام ما يقدر بـ 2 000 لاجئ من الروهينغيا بالرحلة الخطيرة عبر المحيط الهندي في النصف الأول من عام 2020، أي ما يقرب من ضعف الرقم لعام 2019، حيث أفادت التقارير أن 165 منهم لقوا حتفهم في الطريق. وكان الدافع وراء قيامهم بذلك الافتقار إلى آفاق لتأمين سبل العيش وفرص للتعليم في ميانمار وبنغلاديش. وأعربت الحكومات في المنطقة عن عدم استعدادها لإنقاذ اللاجئين والسماح لهم بالنزول

من السفن خوفاً من انتقال عدوى كوفيد-19، إلى جانب تنامي المشاعر المعادية للروهينغيا في بعض البلدان. وأفيد بأن الجماعات الإجرامية التي تشغل القوارب ابتزت الأموال من أفراد أسر من كانوا على متنها مقابل السماح لهم بالنزول. وفي 6 أيار/مايو، أكدت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جديد دعمها للدول في جميع أنحاء المنطقة لتقديم المساعدة الفورية إلى ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين الضعفاء، فضلاً عن تعزيز القدرة على التصدي على نطاق أوسع للتحركات غير المشروعة.

دال - حقوق الفئات الضعيفة

حرية التعبير وحرية التجمع وحماية الصحفيين

81 - تشكل حرية التعبير ركناً من أركان الديمقراطية والمجتمعات الشاملة للجميع. وفي ميانمار، تفرض عدة قيود على الحق في حرية الرأي والتعبير. وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وممثلو المجتمع المدني للمضايقة والملاحقة القضائية بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

82 - وتستند الإجراءات القانونية إلى حد بعيد إلى قانون الاتصالات أو قانون العقوبات. وأسفرت تدخلات مجلس الصحافة في ميانمار في القضايا المرفوعة ضد وسائل الإعلام التي تقودها التاتاماداو عن إسقاط التهم. واستُخدمت أيضاً المادة 66 (د) من القانون، التي تنص، في جملة أمور أخرى، على حظر أعمال التشهير غير المحددة قانوناً، لإقامة الدعاوى.

83 - وبالرغم من أن الحق في حرية التجمع يُكفل بموجب المادة 354 (ب) من الدستور، فقد جرى تقويضه في الممارسة العملية من خلال قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية، الذي استخدم، إلى جانب قانون العقوبات، لتوجيه الاتهامات إلى المحتجين، مثل النشاط في يانغون الذين كانوا يحتجون على إغلاق الإنترنت. ويمكن أن تنثي هذه الحالات الناس عن ممارسة حقهم في التجمع السلمي وحقهم في حرية التعبير.

المسائل المتعلقة بالجنسية

84 - ظل التقدم المحرز في إتمام إجراءات التحقق من الجنسية للروهينغيا محدوداً. وبالرغم من أن عدداً قليلاً جداً من أبناء الروهينغيا مُنح شكلاً من أشكال الجنسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التحقق من الجنسية أمراً متعذراً للغالبية العظمى منهم بسبب الإطار القانوني التمييزي والتنفيذ القائم على التمييز، فضلاً عن التشدد في متطلبات التوثيق وارتفاع الرسوم غير الرسمية المطلوبة، مما كان له تأثير غير متناسب على الأقليات الإثنية والدينية. وشاب هذه المسألة قدر كبير من انعدام الثقة، فالعملية الحالية توجب على الروهينغيا أن يسجلوا هويتهم الإثنية بوصفهم بنغاليين أثناء سعيهم للحصول على الجنسية.

العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

85 - عقب توقيع حكومة ميانمار والأمم المتحدة بياناً مشتركاً بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في كانون الأول/ديسمبر 2018 والزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى البلد في شباط/فبراير 2019، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات برئاسة وزير الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين.

86 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، دعت اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى استعراض خطة العمل المشتركة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ولم يتسن للأمم المتحدة أن تؤيد الخطة نظرا لأن سلطات ميانمار أعربت عن عدم قدرتها على الالتزام بخطة عمل مشتركة على النحو الوارد في البيان المشترك الصادر في عام 2018. وتم الاتفاق على أن تواصل الأمم المتحدة العمل مع اللجنة الوطنية للمساعدة على كفالة أن يعزز مشروع خطة العمل المساءلة فيما بين الجهات الأمنية الفاعلة على نحو كاف، وأن يتضمن عناصر ضرورية تتعلق بالإصلاحات التشريعية والإدارية، وأن يعزز الجوانب المتعلقة بشمول الجميع، وأن يشجع على اتباع نهج يركز على الناجين تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2467 (2019)، بما في ذلك إنشاء آلية لتقديم الشكاوى تحمي الناجين والمسعفين من الانتقام.

87 - وقد عمل مكتب النائب العام للاتحاد وشرطة ميانمار مع الأمم المتحدة لزيادة القدرة على التصدي لمستوى من العنف الجنساني يبعث على الانزعاج. وكان التعاون في الآونة الأخيرة مشجعاً، بيد أن تردد بعض الجهات الفاعلة في إدراج هذا النوع من العنف في المناهج التدريبية الأساسية أو في اغتنام فرص التنسيق مع مقدمي الخدمات الأساسية والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، يؤكد أن هذا النوع من العنف لا يزال يعتبر مسألة أسرية في كثير من الأحيان، ولا يشكل من ثم أولوية فيما يتعلق بالعدالة الجنائية.

الأطفال والنزاع المسلح

88 - في أيلول/سبتمبر 2019، صدقت الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مما عزز الإطار القانوني لحماية الأطفال في البلد.

89 - بيد أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت زيادة في عدد الإصابات بين الأطفال وفي إجمالي عدد الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة. وأجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح زيارة إلى ميانمار في كانون الثاني/يناير. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حثت ممثلي الخاصة الحكومة على توقيع خطة عمل مشتركة لمنع أعمال القتل والتشويه والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وحثت جميع الأطراف على التوقيع على التزامات مشتركة بإنهاء ومنع مواصلة تجنيد الأطفال واستخدامهم وتنفيذ هذه الالتزامات.

90 - وفي آذار/مارس، وافقت منظمتان مسلحتان إثنيان على توقيع التزامات مشتركة مع الأمم المتحدة. وفي موازاة ذلك، وضعت اللجنة الوطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة خطة عمل وطنية جرى إطلاق فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة عليها.

91 - وفي حزيران/يونيه، رُفع اسم التاتماداو مؤقتاً من مرفقات تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح فيما يتعلق بالانتهاك المتمثل في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك في أعقاب انخفاض ملموس ومستمر في وتيرة التجنيد، وعلى إثر الملاحظات القضائية الجارية، والاتفاق على مواصلة تتبع الأطفال الذين تم تحديد هويتهم في السنوات الماضية وإطلاق سراحهم. وهذا الرفع مشروط بإحراز مزيد من التقدم في الاثني عشر شهراً المقبلة.

هاء - مرض فيروس كورونا

92 - تفاقمت التحديات العديدة التي تواجه ميانمار في الفترة الحرجة الحالية بسبب أزمة كوفيد-19، والعكس صحيح. وقدمت الأمم المتحدة، من خلال مبعوثتي الخاصة والفريق القطري، دعماً منسقاً لاتخاذ تدابير شاملة لمواجهة أزمة كوفيد-19، ودعت إلى اتخاذ هذه التدابير في وقت يقف فيه البلد على أعتاب فترة انتخابية.

93 - وبينما تجنبت ميانمار تفشي جائحة كوفيد-19 على نطاق واسع، حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة حتى تموز/يوليه حوالي 300 حالة، فقد شهدت مع ذلك هزة اقتصادية كبيرة من جراء الأزمة. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات الإصابة في أجزاء من المنطقة، لا تزال ميانمار معرضة للخطر.

94 - وعلى الرغم من التحسينات والجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة، فإن النظام الصحي في البلد غير مجهز تجهيزاً كافياً لإدارة تفشي المرض على نطاق واسع، كما أن تزامن الجائحة مع النزاع الدائر في مختلف أنحاء البلد يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات تعرض ملايين الناس للإصابة بمرض كوفيد-19.

95 - وبالإضافة إلى ذلك، أرغمت الجائحة أكثر من 100 000 من العمال المهاجرين في الخارج على العودة إلى ميانمار، مما يلقي عبئاً إضافياً على كاهل نظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية على الصعيد الوطني. وشملت جهود الحكومة للتخفيف من آثار الجائحة إجراء الاختبارات والحجر الصحي الذي تيسره الدولة. وفي هذا السياق، ركزت الأمم المتحدة في ميانمار على زيادة التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية وبناء قدرات هذه المنظمات، التي نشط الكثير منها في المناطق المتضررة من النزاع بوصفها جهات مستجيبة عاملة في الخطوط الأمامية.

ثالثاً - ملاحظات

96 - في الفترة السابقة للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون من المهم الحيلولة دون تعرض الأقليات الإثنية والدينية للحرمان السياسي في جميع أنحاء ميانمار، بما في ذلك ولاية راخين. ويجب أن تتولد لدى المواطنين ثقة في أن النتائج تمثل إرادتهم لكي تُقبل. فالإقصاء يحدث لأسباب مختلفة، تبعاً للحالة المحددة لكل أقلية إثنية ودينية، مثل الفئات السكانية التي تقطن الأقاليم المتأثرة بالنزاعات أو تلك التي يعتبر أفرادها غير حائزين للوثائق اللازمة للمشاركة والتصويت. ويتعين معالجة تلك المسائل الأساسية. ومن شأن الإجراءات التي تتخذها لجنة انتخابات الاتحاد بشأن حالات الإقصاء أن تسهم إلى حد بعيد في تحديد مدى مصداقيتها واستقلالها كهيئة معنية بإدارة الانتخابات.

97 - ويتحمل القادة السياسيون المسؤولية الرئيسية عن نجاح الانتخابات. ففي هذا الوقت الذي تستعد فيه الأحزاب السياسية للانتخابات، أحث الحكومة على كفالة حرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام. وينبغي وضع الإطار القانوني اللازم لإجراء انتخابات من خلال عملية شفافة وتشاركية وشاملة للجميع. وأحث السلطتين التشريعية والتنفيذية على وضع وسن تشريعات توضح القوانين القائمة وتلتزم بالمعايير الدولية للحريات الأساسية. وينبغي أن يكون بمقدور جميع سكان ميانمار، بمن فيهم أعضاء جميع الأحزاب السياسية، ممارسة حقهم في التعبير بحرية عن آرائهم من خلال أي وسائل إعلامية يختارونها، دون خوف من القمع.

98 - ومن المهم بوجه خاص أن توحّد الحكومة صوتها ضد خطاب الكراهية وأن تتخذ التدابير المناسبة ضد من يروجون له. وثمة حاجة إلى الأخذ بنهج شامل يعالج الأسباب الجذرية وتأثيرها على المجتمع. وأشجع الحكومة على وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة التحريض وخطاب الكراهية والنهوض بحرية الرأي والتعبير، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يعزز التسامح واحترام التنوع والتعددية. والأمم المتحدة على استعداد لتعزيز دعمها، من خلال آليات تشمل مشروع صندوق بناء السلام بشأن منع خطاب الكراهية وتعزيز إقامة مجتمع سلمي وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة.

99 - وأحث بشدة جميع الأطراف في السياقات التي يتواصل فيها احتدام النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعلى اتخاذ جميع التدابير لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين والوقف الفوري لاستخدام البنى التحتية المدنية وإلحاق الضرر بها. وأجدد أيضاً مناشدتي من أجل وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء ميانمار، تمشياً مع دعوتي العالمية إلى الوحدة والتضامن في مكافحة الجائحة.

100 - ولا بد من إيصال المساعدات الإنسانية بصورة تامة ودون عوائق من أجل مساعدة المحتاجين إليها. وتقع على عاتق الحكومة وجميع أطراف النزاع مسؤولية تيسير العمليات الإنسانية. ويجب التصدي لاستمرار القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية الحيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية، خلال فترة نقشي جائحة عالمية. وأهيب بالحكومة أن تسعى إلى اتباع جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية، لإتاحة الحصول على تلك الخدمات بحرية ودون عوائق. ومن المهم للغاية أن تتاح إمكانية الوصول إلى المعلومات عبر جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك الإنترنت.

101 - وفيما يتعلق بعودة الروهينغيا إلى وطنهم بصورة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة من بنغلاديش، من المهم للغاية أن تحرز حكومة ميانمار تقدماً حقيقياً في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والأسباب الجذرية للعنف والتمييز في ميانمار. ويشمل ذلك وضع حلول دائمة تتماشى مع المعايير والقواعد الدولية للروهينغيا الذين لا يزالون مشردين في ولاية راخين. وسيكون من المهم للغاية زيادة فرص التعليم المتاحة للروهينغيا وتقديم الخدمات العامة للجميع بطريقة شاملة ومنصفة. ويشكل التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين ولجنة التحقيق المستقلة خطوة أولى، ولا سيما رفع القيود التمييزية المفروضة على تنقل الفئات المهمشة.

102 - وأشجع الحكومة على إجراء عملية تحقق منهجية وشاملة وجادة فيما يتعلق باللاجئين المقيمين في بنغلاديش تدعم حقهم في العودة طوعاً وتطمئنهم إلى أنهم سيتمكنون من العودة مع أسرهم ومجتمعاتهم برمتها - على أن يتم تيسير هذه العملية من خلال إتمام حكومة بنغلاديش ومفوضية شؤون اللاجئين بصورة مشتركة لعملية تسجيل اللاجئين. وينبغي أن تنفذ السلطات الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإعادة توطين المشردين داخليا وإغلاق المخيمات التي أقيمت لهم بما يتفق مع مبادئها المعلنة بشأن المشاركة المجتمعية، وحرية التنقل، وعدم التمييز.

103 - ولمعالجة المسائل المتعلقة بالجنسية، ينبغي أن تتخذ الحكومة تدابير فورية وعاجلة لتحسين الشفافية فيما يتعلق بإجراءات طلب الجنسية وما يرتبط بها من متطلبات وزيادة إمكانية الشروع في هذه الإجراءات والتنبؤ بنتائجها. ويشمل ذلك تخفيف عبء الإثبات والعوائق الإدارية والمالية، وضمان منح الجنسية كاملة لمن يستوفون شروط الحصول عليها، وإصدار وثائق الجنسية لجميع الأفراد الذين يحملون

بطاقات تسجيل وطنية. وينبغي أيضاً إيجاد سبيل واضح وميسر للحصول على الجنسية بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، مما يتطلب مراجعة قانون الجنسية في بورما لعام 1982 وإصلاحه. وأحث الحكومة بصفة خاصة على إعطاء الأولوية لاستعراض عملية استخراج بطاقات التحقق الوطنية، على النحو الذي أوصت به اللجنة المستقلة للتحقيق.

104 - وفي غضون ذلك، أدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في التنمية والعمل الإنساني، إلى مواصلة دعم بنغلاديش في استضافة أكثر من 860 000 من لاجئي الروهينغيا. ويشكل إنقاذ الأرواح مسألة ذات أولوية، ولذا فإنني أدعو الدول إلى التوسع في توفير مسالك مأمونة وقانونية لدخول اللاجئين حتى لا يضطروا إلى القيام برحلات محفوفة بالمخاطر. وينبغي أن يتمثل الأساس الذي تنطلق منه بلدان المنطقة للتصدي للتهديدات البحرية غير النظامية في جهود التعاون والتخطيط القوية التي تقوم بها فعلياً رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتي تبذل في إطار عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. ويشمل ذلك التحقيق مع المتجرين والمهربين ومحاكمتهم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع الاحترام الكامل لحقوق الضحايا ووضع ترتيبات للنزول من السفن تتسم بأنها فعالة وقابلة للتنبؤ بها ومنصفة.

105 - وتكتسي المساءلة عن الجرائم المرتكبة أهمية قصوى، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد السكان الروهينغيا في ميانمار؛ فمن دون المساءلة، ستتقوض جهود السلام والمصالحة الوطنية. ويشكل عدم وجود تشريع على المستوى الوطني يجرم أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، عائقاً أمام المساءلة على الصعيد الوطني. وأهيب بالدول، بما فيها ميانمار، أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع آليات المساءلة القائمة، بما فيها آلية التحقيق المستقلة لميانمار، لاعتماد تشريعات وطنية لتجريم جرائم الحرب وفقاً للقانون الدولي، وكفالة أن تكون جهود المساءلة الوطنية مستقلة وشفافة وذات مصداقية.

106 - وتعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاؤها في الحوار بصورة نشطة على حشد الدعم لولاية راخين. وسيكون التعاون الإقليمي عاملاً حاسماً في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في الولاية، وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين وتعزيز جهود ميانمار للتصدي لأزمة كوفيد-19. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أنشأت الرابطة فريق دعم مخصصاً لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الأولي للاحتياجات الناشئة في ظروف الإعادة إلى الوطن في ولاية راخين، الذي أجرته الرابطة في أيار/مايو 2019. واجتمعت مبعوثي الخاصة ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وجهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة مع ممثلي الرابطة لمناقشة التعاون وضمان التكامل. والأمم المتحدة على استعداد لتعزيز التعاون مع الرابطة ودعم جهودها في ميانمار، بطرق تشمل حشد الدعم الدولي المنسق.

107 - ويتيح الالتزام المعلن من جانب ميانمار بالتعاون مع الأمم المتحدة فرصة لتعزيز دعم المنظمة لعملية إصلاح ديمقراطي تقودها جهات وطنية وتدعم قيم الأمم المتحدة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم المتكامل لأولويات ميانمار الوطنية في الفترة الحرجة الراهنة، من قبيل التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة للجميع وحماية حقوق الإنسان للجميع، من خلال قنوات تشمل مبعوثي الخاصة، كريستين شرانر بورجنير، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، الذين أود أن أشكرهم جميعاً على ما أظهروه من تقان في الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليهم، بما في ذلك الجهود المبذولة في مواجهة جائحة كوفيد-19. وأود أيضاً أن أشكر المقررة الخاصة المنتهية ولايتها، يانغي لي، على تفانيها الدؤوب منذ عام 2014، وأن أشجع حكومة ميانمار على تقديم يد العون لتوماس أندروز، الذي خلفها في وقت سابق من هذا العام.